

الأمم المتحدة



## الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة ١٠

المعقودة يوم الخميس

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

### محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

وفيما بعد: السيدة رو ثايزر (النمسا)

(نائبة الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

### المحتويات

البندان ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال: الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، وحالة الطوارئ المالية في  
الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة  
لحفظ السلام (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي  
الحسابات (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

.../..

Distr.GENERAL  
A/C.5/47/SR.10  
13 April 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصوير . ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of :  
the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United  
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البندان ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال: الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، وحالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/47/22 Add.1 و A/46/765 إلى ٣ و A/46/600)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الجواب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/C.5/47/13)

١ - السيد ثورنبرغ (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): أعرب، قبل تقديم ملاحظاته بشأن مناقشة الحالة المالية للأمم المتحدة، عن الأمل في أن تتمكن اللجنة، كما في الماضي، من التوصل إلى توافق للأراء بشأن المسألة.

٢ - وقال وكيل الأمين العام إنه يتساءل، كبعض المتكلمين، عما إذا كانت كلمة "أزمة" المستعملة في الحديث عن الأزمة المالية هي الكلمة الصحيحة إذا استمرت هذه الحالة وأصبحت دائمة. وأنه إذ يفتبط الآن لأن أكثر التوقعات تشاواما لم تتحقق، ولأن الحالة في نهاية السنة أقل خطورة مما كان يخشى، يلاحظ أن المنظمة تعيش، فيما يفضل أن يسميه حالة شبه دائمة من عدم اليقين، وعدم الاستقرار، والقلق، وهذا يسيء إلى أدائها لوظيفتها.

٣ - وتساءل عما إذا كانت الحالة، من زاوية دفع الاشتراكات، تتفاقم أم تتحسن ويلاحظ وكيل الأمين العام أنه في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قبل دفع الولايات المتحدة لاشتراكاتها، كان عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها أكثر مما كان منذ سنتين في التاريخ ذاته. وقال إنه يلاحظ أيضاً تحسناً كبيراً في تسديد نفقات عمليات صيانة السلم، في إطار الميزانية. ومن هنا، فإنه يوجد بشكل عام تقدم وأعرب وكيل الأمين العام عن رغبته في توجيه الشكر بصفة خاصة إلى الدول التي دفعت اشتراكاتها منذ شهر كانون الثاني/يناير. وأخيراً أعرب عن الأمل في أن تواصل الدول التي تعاني من بعض المشاكل الخاصة بذل كل جهودها لتحمل حصتها في تمويل أنشطة المنظمة.

٤ - واستطرد إلى القول بأنه على الرغم من وجود بعض التحسن، ما زالت هناك بعض المشاكل. فلا يمكن مثلاً الافتراض بصفة مستمرة من حسابات بعض عمليات حفظ السلم، (لا سيما فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، وفريق مراقبين الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق) ذلك أنه عندما تنفذ الاحتياطيات، لن يكون بالإمكان تسديد مصروفات الدول التي ساهمت بقوات.

(السيد ثورنبرغ)

٥ - وأضاف إن بعض الوفود اقترحت تقسيط الاشتراكات. والفكرة جيدة، شريطة أن يتم التسديد في التاريخ المحدد. والواقع أنه مهما كان النظام المتبعة فالمهم أن يحترم هذا النظام، نظراً لأن لاحترام مواعيد التسديد أهمية أكبر من مجموع المبالغ، على الأقل بالنسبة لإدارة الخزانة.

٦ - وفيما يتعلق بعدم وجود احتياطيات واللجوء إلى رأس المال العامل، أشار وكيل الأمين العام إلى النظام المالي والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة، وأعرب عنأسفه للحالة الراهنة. ففي حين أنه يفضل ألا تستخدم السلف المأخذوذة من رأس المال العامل إلا لسد حالات العجز المؤقتة، تضطر الإدارة في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى هذه السلف على الرغم من أن قبض الإيرادات لا يكون وشيكاً.

٧ - وعلى المدى الأطول، أشار وكيل الأمين العام إلى التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين (A/46/600) إلى المناقشات التي أثارتها هذه الاقتراحات. وكما أوضح أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة النتائج التي توصل إليها الخبراء الرفيعي المستوى الذين كلفهم بإلقاء نظرة جديدة ومستقلة على المسألة. وأضاف أنه يرحب بجميع الاقتراحات وجميع المبادرات مهما كان مصدرها، وسيعمل على أن تسعى الإدارة إلى تمكين اللجنة الخامسة من تحليل طرائق التمويل الممكنة وتقييم الاقتراحات بطريقة مفيدة أقصى ما تكون الفائدة.

٨ - أما فيما يتعلق بالمسائل التقنية أو المسائل التي تتناول التفاصيل التي أثارها أعضاء اللجنة فسيقوم المراقب المالي بالنيابة بالرد عليها رداً كاملاً بعد المناقشات والمشاورات.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعى الحسابات (تابع) (A/47/5) و Corr.1 Add.1 إلى 3 و Add.4 و Corr.1 إلى 5 و Add.6 و Add.7 و Add.8 و Corr.1 و A/47/315 و A/47/460 و A/47/500 و A/47/510

٩ - السيد كينشين (المملكة المتحدة): قال، متتحدثاً باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، إنه مفتبط للتوزيع موجز النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها مجلس مراجعى الحسابات والإجراءات العلاجية التي أوصى بها والتي ترد في تقريره (A/47/315). وإلى جانب أهمية الموضوع والقلق البالغ الذي تثيره الاستهانة العامة والدائمة، على ما يبدو، بالقواعد، هناك الحجم الهائل للمادة وتأخر التقارير المعنية. وإذا كان يتبع على مجلس مراجعى الحسابات أن يظل متمنكاً من عملية عرض التقارير ومضمونها فإن جعل هذه التقارير أداة سهلة الاستعمال من شأنه أن يسمح باتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة بأسرع وقت. والمسألة خطيرة لا سيما أنه لوحظ منذ مدة طويلة وجود بعض المخالفات، ومن غير المقبول أن تظل هذه المخالفات محل الانتقادات ذاتها.

(السيد كينشين، المملكة المتحدة)

١٠ - وأضاف أن تفاني موظفي الأمم المتحدة ليس محل خلاف. فملاحظات المملكة المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الأوروبية تنصب على المسائل الإدارية، التي تتحمل مسؤوليتها إلى حد ما الجمعية العامة ومجالس الإدارة الأخرى بقدر ما تتحملها الأمانات المعنية.

١١ - وبدون الخوض في تفاصيل كل حالة على حدة، توافق الجماعة الأوروبية بصورة عامة على توصيات مجلس مراجعى الحسابات التي أبدت بشأنها اللجنة الاستشارية رأياً مؤيداً أو التي لم تبد بشأنها أي رأي. وتؤكد هذه التوصيات مرة أخرى أهمية تحديد آجال الإجراءات العلاجية كما نصت على ذلك بعض قرارات الجمعية العامة، وإن فلن يتحقق شيء، كما أثبتت ذلك التجربة.

١٢ - وهذا صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بالرقابة المالية والمسؤولية المالية بالنسبة لجميع ممتلكات الأمم المتحدة. وعدم وجود العدد الكافي من الموظفين ليس عذراً مقبولاً. فالمنظمات التي تراجع حساباتها ينبغي أن تكون قادرة، إذا أعطيت مهلة سنة، على أن تضع نظاماً فحلاً لمتابعة ممتلكاتها المعمرة. وإن إدارة الممتلكات بشكله الراهن يفتح الباب أمام المخالفات، حتى إذا كان من الممكن الجزم بعدم وقوع مخالفات. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة بصفة خاصة، ينبغي أيضاً اتخاذ تدابير للتأكد من أنه لا تدفع إلا قيمة اللوازم المكتبية التي تم تسليمها بالفعل: فينبغي أن تقدم الإدارة تقريراً عن العقد المعنى في إطار مناقشة مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١٣ - وقال إن مشاكل الرقابة على الميزانية ليست جديدة، وإن الجماعة الأوروبية قلقة بسبب عدم وجود تحسن ملحوظ في هذا المجال. وعلى الرغم من أن المبلغ الإجمالي الصافي الذي تجاوز المخصصات ظل ضمن النطاق المحدد في قرار الجمعية العامة ١٨٤/٤٦، فإن عدم تقديم طلب للحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أمر غير طبيعي. وتنتظر الجماعة الأوروبية باهتمام تفسيرات الأمانة العامة في هذا الشأن. كما تعرب الجماعة عن قلقها لأن النفقات تتجاوز باستمرار المخصصات، وهي ظاهرة تعزّزها الإدارة إلى زيادة معدل تضخم عما كان متوقعاً، وإلى زيادة قانونية في تكاليف الموظفين. ووفقاً لعملية الميزانية المحددة في القرار ٢١٣/٤١، يبرر هذان العنصران طلب فتح اعتمادات تكميلية، غير أنه ينبغي أن تتوفر لمجلس مراجعى الحسابات إمكانية التحقق من صحة ذلك، وهو أمر لم يحدث. وينبغي في هذا الصدد إيجاد حل عملي، على أن توضع في الاعتبار آراء المجلس والأمانة العامة. أما فيما يتعلق بمسألة المبالغ التي قدمتها الأمم المتحدة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، فينبغي أن تدرس هذه المسألة على نحو منفصل في إطار قرارات اللجنة الثانية المتصلة بمستقبل المعهد.

**(السيد كينشين، المملكة المتحدة)**

١٤ - وأضاف أن مشكلة السيطرة على المصروفات ليست مشكلة تواجه الأمم المتحدة وحدها. فمن المضيق مثلاً معرفة الجدول الزمني المحدد لوضع نظام عالمي لدعم المكاتب الخارجية لليونيسيف، حيث لوحظت مشاكل مشابهة. ونظراً لأن أفضل طريقة للحكم على الأنشطة التنفيذية هي عندما تكون هذه الأنشطة في شكل مشروع، ولكن دون أن تعرقل الإجراءات تلك الأنشطة، توافق الجماعة الأوروبية تماماً على رأي المجلس القائل بوضع طرائق تقييم وموافقة تكون أكثر فعالة وترشيداً.

١٥ - وأضاف أن موضوع الخبراء الاستشاريين، والخبراء، والمساعدة المؤقتة يدعو إلى الاكتئاب بصفة خاصة. فواحد من أمرتين إما أن الأحكام القائمة غير ملائمة وعليه ينبغي تنفيتها بدلاً من تجاهلها بصفة منتظمة - وهو الأمر الذي لم يحاول أن يفعله، إلى حد ما، إلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ أو أن الأحكام الحالية مناسبة وفي هذه الحالة فإن اللجنة الاستشارية على حق في اعتبار أن الاستثناءات ينبغي أن تكون نادرة ومدعاة بالوثائق والأسانيد.

١٦ - وفيما يتعلق خاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وافق مجلس إدارته، على سبيل التجربة، على شكل جديد من العقود القصيرة الأجل (A/47/500 الفقرات ٨٢ إلى ٨٥)، ترى الجماعة الأوروبية أن اللجنة الاستشارية كانت على حق عندما أكدت على أهمية استشارة لجنة الخدمة المدنية الدولية، وتود أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة معلومات كاملة عن هذا الشكل الجديد.

١٧ - ومن جهة أخرى، لاحظ مجلس مراجعى الحسابات عدم كفاية إجراءات تقديم الخبراء والخبراء الاستشاريين. ويود السيد كينشن معرفة إجراءات التي ستتخذها الأمانة العامة للتتأكد من عدم دفع أية أجور قبل التتحقق مسبقاً من أن العمل قد أنجز وأنه يستحق القيمة المطلوبة. وينبغي هنا تحديد تاريخ نهائي محدد وقريب لتطبيق إجراءات العلاجية.

١٨ - وفي مجال إدارة الموظفين، والمرتبات، وتكاليف الموظفين الأخرى، لوحظت نفس العيوب، ويمكن أن يكون تكلفة هذه العيوب باهظة. والجماعة الأوروبية تعجب بصفة خاصة لعدم وجود تفسير مقبول لمنع إجازات خاصة بأجر كامل لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرغم من عدم وجود أحكام تسمح بذلك. وبالنسبة للضوابط المتعلقة بالبدلات والاستحقاقات، تحفي الجماعة الأوروبية التقدم الذي أحرزته اليونيسيف في هذا الصدد وتشجع الأمم المتحدة على أن تأخذ حذوها.

(السيد كينشين، المملكة المتحدة)

١٩ - وأضاف أن النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعى الحسابات فيما يتعلق بالشراء تؤكد أن الحالة أصبحت لا تطاق، وعليه ينبغي العمل بتوصية اللجنة الاستشارية والقيام بمراجعة خاصة للحسابات.

٢٠ - ومما يدعوه إلى القلق أن مجلس مراجعى الحسابات ما زال غير قادر على إبداء رأي لا يخالطه تحفظ بشأن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وصندوق الأمم المتحدة للسكان. فينبغي أن تقدم جميع الأطراف المعنية في الوقت المحدد لها الوثائق المطلوبة. وفيما يتعلق بالتحفظ المتصل بحسابات الأمم المتحدة، والمتعلق بالاشتراكات التي يتبعن تحصيلها وغير المسددة، لا يستهدف هذا التحفظ الأمانة العامة بل الدول الأعضاء.

٢١ - وتفق الجماعة الأوروبية في الرأي مع مجلس مراجعى الحسابات بشأن ضرورة تحسين تنظيم المراجعة الداخلية، والتحلي بالحكمة في إدارة النقدية ومحاولة تحصيل فوائد أعلى. وتأكيد أيضاً ملاحظاته المتعلقة بالهيكل الإدارية وبطريقة إدارتها للبرامج. وتعرب عن الأمل في أن يكون لهذه الملاحظات في الأمم المتحدة تأثير واضح على إعادة التشكيل الجاري وعلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وأخيراً، تحذر من محاولة اعتبار أن النظام المتكامل للإدارة هو الحل الناجح لجميع المشاكل.

٢٢ - وأضاف أن دراسة تقارير مراجعى الحسابات عنصر هام في ممارسة المسؤوليات المالية للدول الأعضاء. وعند ملاحظة وجود نقصان أو عيوب، يتبعن على الدول الأعضاء وعلى الأمانة العامة أن تتخذ التدابير الفعالة لعلاجها.

٢٣ - السيد سياكالنج (زامبيا): قال إنه أحاط علماً باستنتاجات وتوصيات مجلس مراجعى الحسابات والتحسينات التي أدخلت في بعض المجالات منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة. وقال إن وفده يشعر بالقلق بأوجه القصور التي كشف عنها مراجعو الحسابات في بعض مؤسسات الأمم المتحدة. وهو يؤيد اقتراح المجلس الذي يرمي إلى أن يحدد بوضوح صلاحياته وصلاحيات الإدارة في مجال الإدارة المالية.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن وفد زامبيا يود أن تشير الأمانة العامة إلى التوصيات التي لم تطبق بعد، مصحوبة بتفسيرات؛ والجدول الزمني المقرر لاعتماد تدابير تصحيحية؛ والتدابير التي اتخذت بالفعل أو المعتزم اتخاذها لتحسين وتقنين إجراءات الشراء في منظومة الأمم المتحدة؛ وأخيراً التدابير التي اتخذت لترشيد تعيين موظفي الفئة الفنية والخبراء الاستشاريين.

(السيد سياكالنج، زامبيا)

٢٥ - واستطرد قائلاً إن وفد زامبيا يدعو جميع مؤسسات الأمم المتحدة إلى احترام الإجراءات القائمة بصرامة، وكذلك إلى حسن التصرف في الأموال المخصصة لها. ويتعين عليها أن تتخذ التدابير التصحيحية الموصى بها، أو في حالة استحالة ذلك بسبب ظروف خاصة بها، أن تبلغ الجمعية العامة بذلك وأن تقترب حلول بدائلة. ومما يدعوه إلى الأسف أنه بالرغم من خطورة بعض أوجه القصور التي لاحظها مراجعو الحسابات، فإن بعض المؤسسات المشار إليها لم تقدم بأي اقتراح تقريباً. وبالرغم من ذلك، فإن وفد زامبيا على اقتناع بأن الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء باستخدام الأموال سيساهم في تحسين الإدارة المالية في منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

٢٦ - السيد أور (كندا): أعلن تأييده لمعظم توصيات المجلس ودعا الإدارة إلى الاستجابة لها سريعاً. وأعرب عن قلقه بصفة خاصة لعدم وجود قواعد محاسبية وعدم احترام عمليات الرقابة الداخلية ومبادئ الإدارة السليمة.

٢٧ - وقال إن الوفد الكندي يعتقد أن البيانات المالية لا تحقق هدفها، وبالرغم من طولها، تنطوي على أوجه قصور عديدة. فأولاً، لا تقدم المؤسسات بياناتها المالية الموجزة، وثانياً، تختلف القواعد المحاسبية باختلاف المؤسسات وبالتالي فإن البيانات المالية غير قابلة للمقارنة. وثالثاً، لا تتتفق أسعار الصرف المستخدمة مع الأسعار السارية في تاريخ صدور البيان، مما يؤدي إلى خطأ الأرقام. ورابعاً، يمكن أن تؤدي الالتزامات غير المستوفاة إلى عمليات تلاعب ترمي إلى إظهار أن الاعتمادات قد استخدمت بالكامل أو لإخفاء تجاوز أرقام الميزانية. وخامساً، هناك عناصر عديدة لديون حقيقة تقابل الاستحقاقات التي يتبعين صرفها للموظفين عند انتهاء الخدمة، لا تظهر في البيانات المالية. وهي تمثل مع ذلك شريحة هامة من الميزانية السنوية لمؤسسات المنظومة ويتعين سدادها في يوم ما.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن الوفد الكندي قد أيد بحزم المقرر الوارد في الوثيقة A/46/793، والذي وردت به توصية بتعيين خبير استشاري يختص باقتراح مجموعة من القواعد المحاسبية. ويأسف الوفد لأن الإدارة لم تنفذ هذا المقرر بنصه، وقد اكتفت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية بإنشاء فريق عامل، والذي لم يكن تقريره مشجعاً على الإطلاق. وقالت إن الوفد الكندي يطلب إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية أن تعتمد، بالتعاون مع الفريق المختلط لمراجعي الحسابات الخارجيين، قواعد محاسبية ملائمة، وتطبيقها اعتباراً من السنة المالية التي تنتهي في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٣. ويتعين أن تتيح هذه القواعد مقارنة البيانات المالية لمختلف المؤسسات، والتي ستشير بوضوح إلى جميع عناصر الأصول والخصوم.

(السيد أور، كندا)

٢٩ - وأردف قائلًا إن الوفد الكندي يشعر أيضًا بالقلق الشديد للأمثلة على عدم الكفاءة والإسراف التي كشف عنها المجلس في جميع المؤسسات. فالسلف غير المصرح بها في معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب وقيام اليونيسيف بدفع مكافآت لموظفيهن بفئة الخدمات العامة يشكلان مخالفات تتسم بخطورة شديدة.

٣٠ - واسترسل قائلًا إنه يتبع إنشاء آلية تكفل احترام مبدأ المسؤولية داخل منظومة الأمم المتحدة. فاقتراح وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية الذي يرمي إلى إنشاء وظيفة مفتش عام جدير بالثناء ولكنه لا يشكل حلًا. إذ يقع على عاتق الإدارة، وعلى وجه الخصوص على عاتق مكتب وكيل الأمين العام، المسؤولية الأولى لضمان حماية الممتلكات، وسلامة العمليات المالية، وكذلك الاستخدام المتسم بالفاعلية والاقتصاد للموارد. ويتعين على الإدارة تطبيق قواعدها الخاصة للرقابة الداخلية. ولن يكون إنشاء وظيفة مفتش عام أي فائدة تذكر إذا استمرت الإدارة في عدم الاستجابة للتوصيات الصادرة.

٣١ - ومضى قائلًا إن المراجعة الداخلية هي إحدى الإجراءات الرئيسية التي تتيح ضمان احترام مبدأ المسؤولية. وستتيح من التحقيقات بدلًا من الالكتفاء بالكشف عنها. ويطلب الوفد الكندي إلى جميع مؤسسات الأمم المتحدة أن تعزز على الفور استقلال دوائر المراجعة الداخلية بها، وتزويدها بالأفراد المطلوبين وضمان مسؤولية الذين ترسل إليهم تقارير المراجعة الداخلية عن تطبيق التوصيات. ويتعين على جميع مؤسسات الأمم المتحدة أن تستوثي مثلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وضع خطة عمل مع تحديد آجال معينة لتنفيذ توصيات المجلس.

٣٢ - السيدة اريكسون فوغ (السويد): تحدثت باسم البلدان النوردية الخمسة، فأشارت إلى أنها تتعلق أهمية كبيرة على أعمال مراجعي الحسابات وتأكيد، بصفة عامة، ملاحظاتهم وتوصياتهم.

٣٣ - وقالت إن وفود البلدان النوردية تؤكد فائدة التقييم "الأفقي" لوظيفة المراجعة الداخلية التي يضطلع بها المجلس. ويبدو أن الموارد من الموظفين المؤهلين غير كافية في منظمات عديدة، ولا سيما في مقر الأمم المتحدة، ويرجع ذلك لأسباب متنوعة: لم يتم شغل جميع الوظائف الشاغرة، وموارد الميزانية محدودة، والموظفيون غير متخصصين بما فيه الكفاية، الخ.

٣٤ - وأردفت قائلة إن أنشطة شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة غير كافية أيضًا في مجالات أخرى: الاستقلال، ونطاق المسؤوليات، والتخطيط، والاضطلاع بالمراجعة ومتابعتها. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو أن الإدارة تبدي عدم مبالاة إزاء نتائج المراجعة الداخلية.

(السيدة اريكسون فوغ، السويد)

٣٥ - وأضافت قائلة إنه وفقاً للمادة ١١٠ من النظام المالي والقاعدة ١١٤ من قواعد الإدارة المالية، يتعين على شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أن تتم نطاق مراجعتها ليس فقط إلى الجوانب الإدارية والمالية ولكن أيضاً إلى تنفيذ البرامج، والحال بعيد عن أن يكون كذلك في الوقت الحالي. وتقول الإدارة، إنه إذا ما عولجت المآذق الحالية للشعبة في مجال الموارد من الموظفين المؤهلين، فإنه قد يمكن توفير تغطية مناسبة للمراجعة الداخلية خلال فترة خمس سنوات (٢٩٥ A/47/5 الفقرة). وتود وفود البلدان النوردية أن تتلقى تأكيدات بشأن الموارد البشرية للشعبة ومعرفة عدد الوظائف التي كانت شاغرة، في المتوسط، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وما هي أسباب عدم شغلها وما هي الاحتمالات بالنسبة للمستقبل.

٣٦ - واسترسلت قائلة إن المجلس قد ذكر أيضاً أن المراجعة الداخلية لم تكن بالحجم الكافي في مؤسسات أخرى (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب موضوع الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين). وقد كشف عن أوجه قصور في نقاط عديدة: التخطيط، وتنفيذ الخطط، والتنظيم والمتابعة. ولم يتم على الدوام ضمان استقلال مراجعى الحسابات بصورة كاملة.

٣٧ - واستطردت قائلة إن وفود البلدان النوردية تشعر بالقلق لأوجه النقص هذه وتعتقد أن هناك حاجة إلى مبادرة حكومية دولية ترمي إلى تعزيز وظيفة مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة. وكمرحلة أولى، يقوم خبير استشاري خارجي بدراسة سبل تحقيق ذلك ويضع تقريراً تتم دراسته في عام ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، يتعين أيضاً محاولة تلافي المشاكل الأكثر شيوعاً، بدلاً من الاكتفاء بالتقييم اللاحق. ويتعين على وجه الخصوص تعزيز المهام الإشرافية للهيئات الحكومية الدولية، ابتداءً من الجمعية العامة. ويقترح مشروع البلدان النوردية المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة إنشاء "مجلس للتنمية الدولية"، يقدم المشورة إلى الأجهزة المختصة بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ويكفل تماسك عملها. ويتعين تزويد كل برنامج أو صندوق أيضاً بجهاز تنفيذي يختص بمراقبة النتائج، وكذلك بالبرمجة ووضع الميزانية. ويجب الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى الدور الهام للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي تتحضر بالفعل ميزانيات الصناديق والبرامج المملوكة من التبرعات.

٣٨ - ومضت قائلة إن البلدان النوردية ترحب بقيام الجمعية العامة في قراراتها، منذ سنين، بتشجيع "مجلس مراجعي الحسابات على توسيع نطاق مراجعة الحسابات". وتعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة إقرار قواعد مراجعة الحسابات حتى يمكن أن تعتمدها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة

الحسابات؛ وتميز هذه المؤسسات بين نوعين من مراجعة الحسابات تتعلق على التوالي بضبط العمليات وبالنتائج.

(السيدة اريكسون فوغ، السويد)

وتقترح البلدان النوردية بأن ترد إشارة إلى قواعد المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة بشأن هذا البند في الدورة الحالية. ولا يتعين إدخال تعديل جذري، ولكن مجرد أن يتم إفهام القراء المحتملين بصورة أفضل نطاق مراجعة الحسابات.

٣٩ - وقالت إن وفود البلدان النوردية حرية على إثارة مشكلتين جرى الكشف عنهما خلال المراجعة "الأفقية" وتعلقان بالسلع المعمرة وغير المعمرة. فمن ناحية، فإن الرقابة على المعدات، ولا سيما على السلع المعمرة، غير كافية في معظم المؤسسات، بالرغم من أن الجمعية العامة قد شددت في مناسبات عديدة على أهمية الرقابة الصارمة. ومن ناحية أخرى، فإن قاعدة الإدارة المالية التي تقضي بأن تتم كل عملية شراء بمبلغ معين بواسطة مناقصة نادراً ما تتحترم فيما يتعلق بعمليات الشراء في المقر وفي المكاتب الخارجية، ويتم اللجوء إلى هذا الإجراء بصفة استثنائية. وتطلب البلدان النوردية بإلحاح إلى المنظمات المعنية أن تتخذ على الفور تدابير تصحيحية لتطبيق الأحكام السارية.

٤٠ - وأضاف قائلة إن البلدان النوردية، التي تعتبر من بين مانحي الأموال الهامين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تؤيد توصيات المجلس المتعلقة بإدارة برامج هذه الهيئة، وعلى وجه الخصوص عمليات التقييم والموافقة (A/47/5/Add.1)، والاستفادة الفعالة من التقييمات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠٢).

٤١ - السيد فرنانديز (الفلبين): قال إن وفده يشعر بالارتياح الشديد للبيان التفصيلي لاستنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بعمليات صون السلم. وفي المقابل، فهو يشير بقلق إلى أن الأمم المتحدة ومؤسسات عديدة تنسب إليها تعاني على الدوام من نفس المشاكل: سوء إدارة الميزانية، والإسراف، وعدم الالتزام بالقواعد وحالات التحايل.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن مجلس مراجعي الحسابات قد كشف بصفة خاصة عن أوجه نقص خطيرة في خدمات المراجعة الداخلية: سوء التخطيط، والاستخدام غير الملائم للموارد من الموظفين، والتقديم المتأخر للتقارير، وغموض المهام، وغياب المتابعة، الخ. ويعتقد وفد الفلبين، مثل المجلس أن هذه المشاكل ترجع إلى عدم قدرة المؤسسات على تكوين كادر من مراجعين للحسابات الداخليين الأكفاء. ولذلك فهو يدعوا إلى إجراء دراسة فورية لملاكات موظفي دوائر المراجعة الداخلية وتعيين مراجعين حسابات مؤهلين.

٤٣ - وأردف قائلاً إنه يبدو وفقاً لتقارير مراجعي الحسابات أن هناك عمليات إسراف هائلة في مجال المرتبات والمكافآت. وقد جرى تعين أشخاص على أساس اتفاقات شفوية واستخدم بعد ذلك تاريخ وهمي لإضفاء الصبغة الرسمية على عقودهم. واستفاد موظفو بلا مبرر قانوني من الإجازات الخاصة بمرتب

(السيد فرنانديز، الفلبين)

كامل. ولاحظ المجلس أيضاً أنه من الصعب معرفة العدد الدقيق للوظائف الشاغرة والوظائف التي جرى شغلها ومعرفة ما إذا كانت المرتبات والمكافآت المنصرفة لا تزال في حدود الإنتاق المصرح به. وجرى أيضاً الكشف عن أوجه قصور مستديمة فيما يتعلق باستخدام الخبراء الاستشاريين ومنهم إعانت للمصروفات الدراسية وللأعباء الأسرية. ولم يكن في مقدور الإدارة اتخاذ التدابير المطلوبة لمنع عمليات التحايل. ويشجع لذلك وفـد الفلبين، مثل وفـد الدول الأعضاء الأخرى، بشدة اتخاذ تدابير أكثر حزماً.

٤٤ - واسترسل قائلاً إن تقارير مراجعة الحسابات قد كشف أيضاً عن مشاكل خطيرة في مجالات عمليات الشراء وإدارة الممتلكات. وأصبح تطبيق إجراء المناقصة استثنائياً بينما كان يتـعـين أن يكون القاعدة. وبالرغم من ملاحظات عديدة للمجلس، يبدو أن الإدارة لم تفعل شيئاً لعلاج ذلك. ولم يتمكن المجلس من تحديد ما إذا كانت السلع والخدمات التي جرى دفع مقابل لها قد سلمت أو قدمـت بالفعل، وفي حالة تأكـيد ذلك، ما إذا كانت مطابقة للمواصفات. ومن المدهش للغاية أيضاً أن التعريف الجديد للسلع المعمرة الذي اعتمدته الجمعية العامة يستبعد ٩٩ في المائة من السلع المشار إليها. وفي إطار مثل هذا النظام، يصبح من المستحيل عملياً الحفاظ على السلع الباهظة الثمن. وفي ضوء المبالغ المستخدمة، تؤيد الفلبين بحزم توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي تقضي بالشروع في إجراء مراجعة خاصة لإدارة المشتريات والسلع.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن مجلس مراجعي الحسابات قد لاحظ أيضاً وجود أوجه قصور في إدارة الصناديق الاستثمارية الخاصة: عدم وجود تعريف موحد لإعلان التبرعات المؤكدة، والقيد المحاسبي غير الصحيح للتبرعات العينية وعدم تقليل حسابات الأموال غير المستخدمة، وقبول تبرعات بالمخالفة للقواعد المالية، إلخ. ومشاكل عديدة تتطلب حلـاـ.

٤٦ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من الأزمة المالية، فإن الأمم المتحدة لم تضع بعد سياسة مرضية في مجال توظيف الأموال: فقد وضعت أموال سائلة فائضة فقط في حسابات مصرفيـة بدون فوائد. وإذا ما استمرت هذه المشكلة ومشاكل أخرى عديدة، فإن ذلك يرجع إلى أن التدابير التصحيحية التي اتخذـت

في الماضي لم تكن كافية، أو لأن الإدارة لا تمتلك التصميم اللازم لصلاح الوضع. وأيا كان الأمر، فإن وفد الفلبين يعتقد أنه يتquin في هذه المرحلة اتخاذ تدابير أكثر قسوة.

٤٧ - السيدة روثايزر (النمسا)، نائبة الرئيس، تولت الرئاسة.

٤٨ - السيد غوديما (أوكرانيا): قال إن وفده ساوره قلق شديد بسبب المخالفات المتعددة للقواعد المالية التي لوحظت في مختلف هيئات الأمم المتحدة. حيث يعجز بعضها مثلاً عن إجراء عمليات جرد منتظمة. وهذا يبين أن الإدارات المسؤولة لا تدرك أهمية هذه العمليات من حيث أنها طريقة لمراقبة استخدام الموارد. وأعرب عن مشاركة الوفد الأوكراني اللجنة في الرأي بأنه من المناسب اتخاذ تدابير صارمة لضمان وجود مراقبة كافية للممتلكات المعمرة، لا سيما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - وأضاف أن المراجعة الداخلية للحسابات عملية في غاية الأهمية. فالأنشطة المضطلع بها في هذا المجال يجب أن يكون لها تأثير كاف، مما يفترض معه وجود وسائل مالية كافية.

٥٠ - وقال إن الوفد الأوكراني يعرب عن دهشته عن وجود حالات تجاوز كبيرة للاعتمادات. وفي رأي الوفد، ينبغي أن تدرس بعناية جميع المخالفات ومعاقبة المذنبين. وتكتشف بعض المخالفات عن نوع من اللامبالاة من جانب الإدارات تجاه التوصيات السابقة. ولذلك يتطلب الوفد الأوكراني من الأمين العام والرؤساء بالأمانة العامة أن يقوموا بإجراء تحليل دقيق لجميع الحالات المسجلة، لكي يتخدوا من ثم تدابير فعالة. وفي هذا الصدد، يتعين على الموظفين المعنيين أن يتحملوا شخصياً المسؤولية الإدارية، بل حتى المسؤولية المالية عن أي إهمال يلحق ضرراً بالمنظمة. ويرى الوفد الأوكراني أن الدول الأعضاء - لا سيما الدولة الممثلة في مجالس الإدارة - تستطيع أن تؤدي دوراً هاماً في مراقبة تطبيق توصيات مجلس مراجعى الحسابات.

٥١ - وشدد على ضرورة أن تدور التدابير الرامية إلى تنظيم إدارة أنشطة الأمم المتحدة حول المحاور التالية: دفع المرتبات والتعويضات، والمخالفات المتصلة بتسديد ضريبة الدخل، واحترام الأحكام التي تنظم الالتزامات غير المسددة. وبه إلى أن المخالفات نفسها تتكرر كل سنة؛ فيما لا يتغير إلا المسؤولون. ويمكن أن يستنتج من ذلك أنه توجد سلبيات إما على مستوى نظام إدارة الأموال أو مراقبة هذه الإدارة. وفي هذا الصدد، يرى الوفد الأوكراني الاقتراحات التي قدمتها كندا والمملكة المتحدة والسويد مفيدة، لا سيما اقتراح السويد المتصل بالمعايير الجديدة للمراجعة والمراقبة التي يجري وضعها.

٥٢ - السيد كبير (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش تعلق أهمية كبيرة على تطبيق توصيات مجلس مراجعى الحسابات. ولكن يلاحظ مع الأسف أن هيئات الأمم المتحدة لم تطبق بعد عدداً منها. وكذلك فوفده يناشدها بقوة أن تتخذ التدابير الرامية إلى تدارك هذا النقص.

٥٣ - وأضاف يقول إن توسيع عمليات حفظ السلم والبعثات الخاصة دعا مراجعى الحسابات إلى جعل مراجعة الحسابات تشمل هذه الأنشطة، وهو ما يسر وفد بنغلاديش الذي يقدر أيضاً متابعة الحوار بين

المجلس والإدارات وتعزيز التعاون مع خدمات المراجعة الداخلية. وأوضح أن المراجعات "الافقية" مفيدة للغاية، فقد كشفت هذه المراجعة عن وجود عدة نوافذ مشتركة بين معظم الهيئات، تتطلب اتخاذ إجراء

(السيد كبير، بنغلاديش)

على مستوى المنظومة. وترى بنغلاديش أنه من المناسب الآن التأكيد على المراقبة وتأمل في أن يؤدي النظام المتكامل للإدارة إلى تسهيل هذه العملية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات، أشار المجلس إلى أوجه القصور في نيويورك وجنيف، ولا سيما فيما يتعلق بالملك، والتحطيط، ومتابعة التوصيات. فينبغي إعادة النظر في ولاية المراجعين الداخليين للحسابات لجعلها تستند إلى قاعدة قانونية متينة. ومن الأهمية بمكان عدم إسناد مهام تنفيذية لموظفي مراجعى الحسابات لتفادي احتمال التضارب في المصالح. وبالمثل، ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة في مجال مراقبة الميزانية بغية التقليل إلى أقصى حد من حالات تجاوز الاعتمادات.

٥٥ - وتطرق إلى الممتلكات المعمرة، فقال إن المجلس تبين وجود عدة مشاكل، منها عدم قدرة عدة هيئات على إجراء جرد منتظم. وأشار إلى غياب المعلومات الأساسية اللازمة لإدارة المعدات إدارة فعالة. واستخدام الموارد بطريقة اقتصادية. وفي حالة وقوع خسائر أو أضرار، فإن المسؤوليات غير محددة تحديداً واضحاً. وتنشأ عن هذه العوامل حالات غير مقبولة. ولذلك تعرب بنغلاديش عن الأمل في تطبيق توصيات مجلس مراجعى الحسابات في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير في المكاتب الخارجية لجرد المعدات الفائضة أو القديمة والتخلص منها.

٥٦ - وكما حدث في السنوات السابقة، أبدى مراجعى الحسابات تحفظاً فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ودرك بنغلاديش الجهد التي تبذلها هاتان الهيئةتان لدفع المنفذين إلى احترام الجدول الزمني المحدد لتقديم البيانات المالية. ولضمان تعامل المنفذين، وهو أمر لا غنى عنه، تقترح بنغلاديش وضع جدول زمني محدد في الاتفاق الأساسي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنفذين. وتحذر أيضاً توصية المجلس التي تقضي بضرورة أن يفرض الاتفاق إجراءً مراجعة خارجية. وفيما يتعلق بتقارير مراجعة البرامج المنفذة على الصعيد الوطني، يشير وفد بنغلاديش إلى أنه يؤيد تبسيط إجراءات المراجعة. ويبدي الوفد قلقه لأن النفقات الإدارية ونفقات الدعم تمثل إلى أن تزيد بصورة أسرع من نفقات البرامج. ويشارك الوفد أيضاً المجلس في الرأي فيما يتعلق بضرورة ترشيد إجراءات لجان دراسة المشاريع في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتفويض سلطة مالية أوسع للمكاتب الخارجية. ونبه أيضاً إلى ضرورة تحسين إجراء الموافقة على المشاريع. وفيما يتعلق بخدمات الدعم المقدمة للتنمية، يرى وفد بنغلاديش أنها تشكل أداة ملائمة لتوظيف الخبراء الاستشاريين من بين رعايا البلدان المعنية. وفي المكاتب الخارجية

ليونيسيف، سمح الصرف السريع للسلف المالية بتحسين تنفيذ المشاريع تحسيناً ملحوظاً. وتأمل بنغلاديش في أنه لن يتخد أي تدبير يمكن أن يعرقل هذه العملية.

**(السيد كبيير، بنغلاديش)**

٥٧ - وأضاف أن وفد بنغلاديش درس بعناية تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى تسهيل قيام الموظفين بالإبلاغ عن استخدام غير ملائم لموارد المنظمة (A/47/510). ويدرك الوفد المشاكل الناشئة عن ذلك. غير أنه يوجد هامش كبير للمناورة لتحقيق احترام أشد صرامة لقواعد الإدارة المالية والنظام الإداري للموظفين، وهو الأمر الذي ينبغي أن يساهم فيه النظام المتكامل للإدارة وتعزيز المراقبة الداخلية. وفي حالة وجود غش أو غش مزعوم، لا يكفي إصدار إعلان عن أهمية المسؤولية الائتمانية، بل ينبغي حل هذه المشاكل بسرعة وبحزم لكي يكون لها أثر رادع .

٥٨ - السيد أوسيلا (الأرجنتين): تكلم باسم الدول التالية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا والسلفادور وشيلي وغواتيمala وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وقال إنه إذ يؤكد الطابع المستقل لأعمال مجلس مراجعي الحسابات، فإنه يؤيد توصيات هذه الهيئة ويدعو المجلس إلى وضع ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيق التوصيات.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن أوجه القصور الهيكلية الملاحظة في التخطيط المالي والإدارة المالية، بالإضافة إلى المخالفات المتكررة التي ذكرها المجلس في الأحكام التي تنظم تعين الموظفين وشراء الأجهزة، تدل على أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي اتخاذ إجراء لتحقيق تنسيق حقيقي لاستراتيجيات إدارة الموارد. وهذه مهمة ينبغي أن تقوم بها الأمانة العامة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون، كل في مجال اختصاصه. وإن اقتراح وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم الذي يرمي إلى إنشاء وظيفة مفتش عام يستحق الدراسة في هذا السياق، على أن توضع أيضاً في الاعتبار أنشطة المراقبة، لا سيما أنشطة وحدة التفتيش المشتركة.

٦٠ - ومضى يقول إن حالات سوء استعمال الأموال التي حددتها مراجعو الحسابات هي حالات استثنائية. ولا يمكن أن يسيء ذلك إلى سمعة آلاف الموظفين الذين يتحملون مسؤولياتهم كاملاً. كما أن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تجد في ذلك حجة كي لا تبني على التزاماتها المالية. والبلدان التي يتحدث المتكلم باسمها مستعدة للتعاون على وضع نظام أكثر فعالية من النظام الحالي ويحول دون حدوث هذه الممارسات ويفرض عقوبات عليها.

٦١ - وأوضح أن أوجه القصور الملاحظة في المراجعة الداخلية للحسابات ومراقبة الممتلكات المعمرة كثيراً ما تعود إلى النقص في الموظفين. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس أن الشواغر في ملء البطء في المناصب الإدارية بمركز التجارة الدولية عرقل إلى حد كبير عمل هذه الهيئة. ومن الواضح أن التوفير في الموظفين في مثل هذه الحالات لا يضمن الفعالية.

(السيد أوسيلا، الأرجنتين)

٦٢ - وأضاف قائلاً إن هناك عنصراً هاماً آخر وهو نقص الوضوح في تعريف مهام شعبة العمليات خارج المقر، التي وجدت لهذا السبب صعوبة في القيام بدورها في عمليات حفظ السلام. وبصفة عامة، لا غنى عن المتابعة الحثيثة لتطبيق توصية مجلس مراجعي الحسابات من جانب جميع الهيئات المعنية. وهذا لوم لا ينطبق على جامعة الأمم المتحدة فقط.

٦٣ - وما يدعو إلى القلق أن شراء الأجهزة والخدمات لا ينجم إلا في حالات نادرة عن طرح مناقصات، في حين أن هذه هي القاعدة. وأكد السيد أوسيلا أيضاً على أن هيئات الأمم المتحدة لا تستخدمن على نحو كافٍ خبراء من البلدان النامية، برغم أن هذا من شأنه أن يتيح تعزيز أهداف أنشطة التنمية.

٦٤ - السيد مرتضى (باكستان): قال إنه ينبغي استخدام خدمات المراجعة الداخلية لحسابات مختلف الهيئات بطريقة ملائمة على أن تؤدي عملها بصفة مستقلة. وقد تعرقلت أنشطة المراجعة الداخلية لحسابات مرة أخرى في بعض المنظمات، لأن بعض الوظائف ظلت شاغرة. غير أن الوفد الباكستاني يلاحظ بارتياح وجود تعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين لحسابات، وإن كان الوفد يعرب عن أسفه لأن توصيات هؤلاء وأولئك لم تراع ، ولم يتم القضاء على معظم السلبيات القائمة.

٦٥ - وأضاف يقول إن الوفد الباكستاني يرى أن طريقة المراجعة "الأفقية" مناسبة لأنها تتيح الكشف عن المشاكل المشتركة في جميع المنظمات، ومن بينها مشكلتان هامتان: مراقبة الأموالك وإدارة الصناديق الاستئمانية الخاصة. وفيما يتعلق بالأموال المعمرة، التي يتسم تقديرها بعدم اليقين، لا سيما في المكاتب الخارجية، يؤيد الوفد الباكستاني توصية مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بضرورة الأخذ بمراقبة حازمة للمخزونات وتطبيق الأحكام المنصوص عليها في القواعد الإدارية والمالية في الوقت المناسب.

٦٦ - وتطرق إلى موضوع يدعوه للقلق أشار إليه أيضاً المجلس وهو البطء في ملء بعض الشواغر في المناسب، لا سيما في مركز التجارة الدولية واليونيسيف. وقال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدراة والميزانية طرحت ملاحظة في محلها في هذا الصدد، مفادها أن هذا التأخير أضر بحسن أداء الهيئات

المعنية. وفيما يتعلق بالهيئات التي تقوم بأنشطة إنسانية، ينبغي تكثيف اللجوء إلى الخبراء الاستشاريين المحليين.

(السيد مرتضى، باكستان)

٦٧ - وأعرب عن أمل الوفد الباكستاني في أن يحيط الرؤساء علما في الأمانة العامة وفي مختلف مجالس إدارة الهيئات، على النحو الواجب، بالتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات، معربا عن إصرار الوفد على ضرورة ممارسة مراقبة صارمة للميزانية، وتقديم الميزانيات المقترحة في المواعيد المحددة، وتعزيز المراجعة الداخلية للحسابات، وتحسين طرق المحاسبة. وأخيرا، يعرب عن الأمل في أن يرى في الخلاصة الجامحة التي وضعها مجلس مراجعي الحسابات لمحنة عامة عن التدابير التي اتخذتها مختلف الهيئات في أعقاب الملاحظات التي قدمها مجلس مراجعى الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإداره والميزانية.

٦٨ - السيد جو كويلين (الصين): أشار إلى أن مجلس مراجعى الحسابات لاحظ في مرات عديدة في تقاريره حالات تجاوز الاعتمادات في مؤسسات عديدة. وقال إن هذا النوع من الممارسات ضار بحسن سير أعمال المؤسسات المشار إليها ويتعارض مع القرارات والقواعد المالية ذات الصلة. وتضطر المؤسسات التي تعكف على هذه الممارسة إلى اقتراض أموال من مصادر أخرى، مما يؤدي إلى الخلل في الأنشطة التنفيذية في الميزانية التالية. ولذلك يأمل الوفد الصيني في أن تتخذ الإدارات ما يلزم لعلاج هذه الحالة.

٦٩ - وأضاف قائلا انه فيما يتعلق بالتقارير المالية، فقد كشف مراجعو الحسابات عن أوجه نقص في القيد المحاسبي للايرادات والنفقات. وبناء على ذلك فإن البيانات المالية لا تقدم صورة دقيقة عن الحالة الفعلية. ويرى الوفد الصيني أنه من المستحيل إدارة الأنشطة التنفيذية بصورة صحيحة اذا لم تكن الإدارة المالية سليمة. ويتمنى على الإدارات أن تعكف على دراسة هذه المسألة بتمعن.

٧٠ - واسترسل قائلا إن مراجعى الحسابات أشاروا إلى أن بعض المؤسسات تولى قدرا ضئيلا من الأهمية إلى إدارة السلع المعمرة، بحجة نقص الموظفين. ولهذا السبب، فإنه من المستحيل وضع قوائم جرد منتظمة. ويرى الوفد الصيني، مثلما يرى المجلس، أنه يتمنى أن تخضع جميع السلع لرقابة مالية وأن يتم اخضاع المسؤولين عنها للالتزام بتقديم كشف حساب، وفي أقرب فرصة بقدر الامكان. وفي هذا الصدد فإنه يحرض على الاعراب عن قلقه بشأن موضوع إدارة المعدات المخصصة لعمليات صون السلم. وقد صاحب التوسع في هذه العمليات زيادة سريعة في المخزون من المعدات وفي النفقات. وكما لاحظ مراجعو الحسابات، فإنه لم يكن في الامكان بعد وضع نظام فعال لإدارة المخزون من المعدات بسبب عدم وجود تعاون بين المكاتب الخارجية. ويأمل الوفد الصيني في أن يتم اتخاذ تدابير ملائمة لحل هذه المشكلة.

٧١ - واستطرد قائلا إن أوجه القصور في الإداره والمراقبة الماليين قد أدت إلى وقوع انتهاكات للقواعد الإدارية والمالية. فقد استخدم مركز حقوق الإنسان في مرات عديدة أشخاصا على أساس الاتفاقيات الشفوية، بالرغم من قيود الميزانية. إذ ليس هناك ما يبرر أن يتجاهل المركز القواعد المفروضة من الأمم

(السيد جو كويلين، الصين)

المتحدة. وفي المقر، لوحظ وجود تأخيرات هائلة، وأحياناً متعمدة، للفحص القانوني للتعيينات الدائمة ولتحويل التعيينات بعقود محددة المدة. ويشير مراجعو الحسابات إلى مخالفات أخرى عديدة في إدارة شؤون الموظفين في مؤسسات أخرى. ويتعين علاج ذلك سريعاً.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/47/32 و A/47/287 و A/47/336 و A/47/1 و A/47/7/Add.1

٧٢ - السيد دوهالت (المكسيك): قال إن وفده الذي يشارك منذ ثلاث سنوات بفعالية في أعمال لجنة المؤتمرات، يؤيد مجمل الاستنتاجات والتوصيات التي أوردها هذا الجهاز في تقريره. وإذا يعي الجدل الذي ثار بين الدول الأعضاء حول ولاية اللجنة وأدائها لأعمالها، فإنه يؤيد الجهد الذي بذلت لتحسين فعالية هذه اللجنة. وهو يحرص مع ذلك على تأكيد أنه يتبع على كل مبادرة تسير في هذا الاتجاه أن تكون مستوفاة من قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٢٢ باء، الذي يعترف باختصاص اللجنة في مجال تقييم وتحطيط وتنسيق خدمات المؤتمرات. ويتبع على اللجنة على وجه الخصوص أن تشارك بصورة أكثر فعالية في وضع نظام للتخطيط يضمن تنسيقاً جيداً لبرامج اجتماعات الهيئات المختلفة والاستخدام الأمثل لخدمات المؤتمرات. ويتبع على اللجنة ومكاتب هيئات المعنية والأمانة العامة أن تقوم بتحليل متعمق لخدمات المؤتمرات التي تحتاج إليها كل هيئة بصورة فعلية في خوءٍ ولايتها، وتشكيلها وأساليب عملها، ويتمثل الهدف في وضع قواعد واجراءات تستجيب للأهداف المشار إليها أعلاه وتケفل تسخير أعمال الهيئات المعنية بدون عقبات.

٧٣ - وأردف قائلاً إن اللجنة قامت، لكي تتمكن من دراسة المسائل المدرجة في جدول أعمالها بتمعن، باعتماد برنامج عمل لفترة سنتين. ولا تزال مشاركة الوفود في أعمالها، للأسف، ضعيفة نسبياً. ويأمل الوفد المكسيكي في أن يبني أعضاء اللجنة، من الآن فصاعداً، المزيد من النشاط.

٧٤ - وأضاف قائلاً إنه إذا كان يتبع العمل بنشاط أكبر على ترشيد برنامج اجتماعات المنظمة، فإنه لا ينبغي على أي حال أن تقيم لجنة المؤتمرات من نفسها محكمة أو أن تكون حكماً على الدور السياسي أو اختصاص هيئات حكومية دولية أخرى. ومن الضروري أن يتم بصورة منتظمة تقييم فائدة أعمال الهيئات المختلفة، ولكن يتبع أن يتم هذا في إطار الجمعية العامة، معأخذ مصالح واحتياجات جميع الدول الأعضاء في الحسبان، كما يتطلب ذلك الطابع العالمي للمنظمة. وسينطوي تشويه ولاية اللجنة وإصدار أحكام على أداء الهيئات الأخرى لأعمالها، من منظور إدارة الموارد فقط، على خطورة.

(السيد دوهالت، المكسيك)

٧٥ - واسترسل قائلا إن اللجنة قد أوصت بتركيب نظام الاشارة الذي يهدف إلى تنبيه المتكلمين إلى عدم تجاوز الوقت المحدد للكلمة. ويؤيد الوفد المكسيكي هذا الاقتراح.

٧٦ - واستطرد قائلا انه فيما يتعلق بالوثائق، فان الحالة غير مشجعة. فالوثائق المخصصة لهيئات المداولة تنشر على الدوام تقريبا بصورة متاخرة. وعندما يتتوفر للجنة رقم بياني عن مدى توفر الوثائق، فان اللجنة ستكون في وضع أفضل لاصدار توصيات لتسوية هذه المشكلة بصفة نهائية.

٧٧ - ومضى قائلا ان الوفد المكسيكي يقر بأن الحد البالغ ٣٢ صفحة المقرر لتقارير الهيئات الفرعية لم يحترم على الدوام وأن تحرير محاضر جلسات بعض الهيئات يجري على سبيل التجربة منذ أكثر من ١٠ سنوات. وهو يأمل في أن تدرس اللجنة، خلال دورتها المقبلة، بطريقة متممقة القواعد السارية وأن توصي بتدابير تصحيحية.

٧٨ - وقال إنه من المسلم به أن المشاكل في مجال الوثائق ترجع أساسا إلى عدم التوازن بين المطالب المتزايدة من الدول الأعضاء والوسائل التي تملكها الأمانة العامة لارضاء هذه المطالب، ويعين العمل في اتجاهين. فأولا، يجب زيادة انتاجية مكتب شؤون المؤتمرات، وهو ما يمكن أن تساهم فيه الابتكارات التقنية. وثانيا، يتعين أن ترشد الدول الأعضاء ذاتها طلباتها المتعلقة بالوثائق.

٧٩ - وأضاف قائلا انه وفقا للمبادئ التوجيهية التي أصدرتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، فإن أداء مكتب شؤون المؤتمرات لأعماله كان موضع دراسة يتعين استكمال النتائج التي توصلت إليها، والمعروضة في تقرير الأمين العام، بتلك الواردة في الفقرة ١٠٠ من تقرير لجنة المؤتمرات. وفيما يتعلق بالدراسات الأخرى التي أجراها خبراء استشاريون خارجيون، فإن الوفد المكسيكي يأمل في ضم نتائجها إلى نتائج التقييم الذي طلبه الجمعية العامة، بغية أن تتمكن الدول الأعضاء من أن تحيط علما، في الوقت المناسب، بتوصيات الأمين العام ذات الصلة وفقا للقرار ٤٦/١٩٠.

٨٠ - السيد باريماني (جمهورية ايران الاسلامية): أعرب عن اعتقاده بأنه في الامكان زيادة تحسين أداء لجنة المؤتمرات، التي أعادت الجمعية العامة تحديد اختصاصاتها وعدلت تشكيلاها في قرارها ٤٣/٢٢٢. وقال إن الجهود الهائلة التي بذلتها اللجنة من أجل الاستخدام الأمثل لخدمات المؤتمرات قد أثمرت بما أن المعدل المتوسط لاستخدام هذه الخدمات قد تعدد ٧٨ في المائة في عام ١٩٩١. غير أنه وفقا للإحصاءات المتعلقة بالمجتمعات المقدمة من اللجنة، فإن الفجوة لا تزال هائلة بين الاحتياجات التي تحددها الهيئات المختلفة واحتياجاتها الفعلية. وبغية تلافي عمليات الاسراف المترتبة على ذلك، فإنه يتعين دعوة جميع

(السيد باريماني، جمهورية ايران الاسلامية)

الهيئات، ولا سيما تلك التي لم تبلغ بعد الحد البالغ ٧٥ في المائة، إلى أن تستخدم الموارد الموضوعة تحت تصرفها أفضل استخدام. ويفيد الوفد الايراني بهذا الصدد التوصية الصادرة عن لجنة المؤتمرات في الفقرة ٢٤ من تقريرها.

٨١ - وأردف قائلا إن الحد البالغ ٣٢ صحفة والمحدد لتقارير الهيئات الفرعية للجمعية العامة لم يحترم على الاطلاق: في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١، التزمت ٢٣ هيئة فقط من بينها بذلك. ويتعين أن تبذل هيئات الأخرى جهودا جديدة، مع احترام معايير الجودة والمبادئ التوجيهية للهيئات الاستشارية.

٨٢ - وأضاف قائلا ان قاعدة الأسابيع الستة التي تنطبق على نشر وثائق ما قبل الدورة لم يتم الالتزام بها بدقة ولم تقدم الأمانة العامة ردا مرضيا بشأن هذه النقطة. ويود الوفد الايراني لذلك أن يتلقى إيضاحات. ومن المهم للغاية في الواقع أن تصدر الوثائق في الوقت المحدد. ويتعين على الجمعية العامة أن تتخذ تدابير عملية لصلاح الحال.

٨٣ - واستطرد قائلا إن عدد نسخ الوثائق المرسلة إلىبعثات الدائمة لدى المنظمة هي التي تتسم بأهمية أكبر بكثير بصفة عامة. وتعتبر هذه الممارسة مصدرا للاسراف ويتغير إعادة النظر فيها في أقرب وقت ممكن.

٨٤ - واسترسل قائلا انه فيما يتعلق بجدول المؤتمرات المقترن لعام ١٩٩٣، فإنه ليس لدى الوفد الايراني أي اعتراض عليه اجمالا، سوى أنه يتغير إيلاء المزيد من الاهتمام للجان الاقليمية والوكالات المتخصصة. وفضلا عن ذلك يتغير خفض عدد المؤتمرات السنوية والأخذ بالامرکزية بالنسبة لعدد كبير من الأنشطة التي تمارس حاليا في مدن المقار، في نيويورك وجنيف وفيينا. ويتعين تحصيص المزيد من الموارد للمكاتب الاقليمية وتحسين مرافق المؤتمرات بها. وسيستفيد من ذلك العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية.

٨٥ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٩٠/٤٦، تقديم دراسة إليها في دورتها السابعة والأربعين عن الهيكل التنظيمي والابتكارات التكنولوجية وطرق العمل في مكتب شؤون المؤتمرات. ونظرا للأهمية التي يتضمن بها التقرير الذي تولى وضعه فريق خاص تشكل لهذا الغرض، فإن الوفد الايراني يود أن تقوم الأمانة العامة بارسال نسخ منه إلى أعضاء اللجنة.

٨٦ - وقال انه فيما يتعلق بتركيب نظام بغية تنبية المتكلمين الذين يتجاوزون الحد الأقصى من الوقت المحدد للكلام، فإن الوفد الايراني يعتقد أن ذلك قد يكون مفيدا، ولكن يؤكد أنه يتغير أن يكون اقتصاديا.

٨٧ - السيد مرتضى (باكستان): قال إن لجنة المؤتمرات تواصل أداء عمل مفید جداً من أجل ترشيد استخدام خدمات المؤتمرات وكذلك من أجل التنسيق الحكيم للمؤتمرات الدولية. وتنعكس المتطلبات الجديدة للدور المتزايد للمنظمة على خدمات المؤتمرات، ولكن البرنامج الطموح لا عادة تشکيل هذه الخدمات يواصل تعثره بسبب عدم كفاية الموارد المالية. وعلى أي حال، يتعمّن زيادة التنسيق بين اللجنة والهيئات المختلفة بالأمم المتحدة.

٨٨ - واستطرد قائلاً إن الكثيرين قد اقترحوا التخلّي عن بعض الأنشطة أو على الأقل إيقافها، ولكن قرار بهذا الشأن يتعمّن أن يكون موضع مشاورات واسعة النطاق فيما بينهم، على أن تقييم على أساس فائدتها في الأجل الطويل، وليس على أساس عدم فاعليتها الظاهرة المستقرّة في وقت معين بسبب اعتبارات سياسية. ويتعين إعادة عمل اللجنة إلى الاطار الدقيق لولايتها ولا ينبغي أن ينتظر منها أن تعالج مسائل تدخل في اختصاص هيئات أخرى بالأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يؤدي الاهتمام بتحقيق وفورات، مع استحقاقه للثناء، إلى تشویه الأداء الجيد لهذه الهيئات. ويتعين أن تقرر التعديلات المتعلقة بمضمون ومدة ومكان إنعقاد المؤتمرات في اطار عملية تشاور واسعة النطاق.

٨٩ - واسترسل قائلاً إن الوفد الباكستاني يؤيد توصية اللجنة بأن تجدد الجمعية العامة مناشدتها للدول الأعضاء بأن تتوكّل الاعتدال في طلباتها بتعميم رسائل بوصفها وثائق للمنظمة. ويتعين أيضاً مناشدة الوفود الالتزام بالنظام باحترام في الوقت المتفق عليه للكلام. وينتظر الوفد الباكستاني باهتمام تقرير الأمانة العامة المتعلّق باستعراض المعايير والحالة والتوجيهية مما كان قد شكل أساس التوصيات السابقة للجمعية العامة بشأن وضع المحاضر لجلسات هيئاتها الفرعية.

٩٠ - السيد اينومانا (اليابان): قال إن وفده يتقدّم بصفة أساسية مع توصيات لجنة المؤتمرات فيما يتعلق بجدول المؤتمرات والاجتماعات، ولا سيما التوصيات الواردة في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة (A/47/32). ويرى الوفد أنه يتعمّن على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجالس إدارتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إعادة ترتيب جدول اجتماعات كل منهم حتى يتاح للجنة الاستشارية ما يلزم من الوقت لدراسة مشاريع الميزانية البرنامجية التي قدمتها تلك الهيئات. وربما يكون من المفيد النظر في وقف اختياري للمؤتمرات العالمية القادمة، على نحو ما اقترحه وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم، لأنّه يتعمّن ألا تنظم الفعاليات الباهظة التكاليف من هذا القبيل إلا بعد إجراء تقييم عميق للممارسة السابقة في هذا المجال، بل قد يتطلب الأمر الامتناع عن إعلان "عقود" زمنية جديدة، عدا في حالة الضرورة القصوى.

(السيد اينومانا، اليابان)

٩١ - وفيما يتعلق بتحسين استعمال خدمات المؤتمرات، أوضح أن معياري قياس التقدم المحرز في هذا المجال هما قيام الإدارات الفنية بالإعداد الجيد لل الاجتماعات وأصدار الوثائق في مواعيدها، مما يفرض التقيد الصارم بقاعدة الأسابيع الستة لإصدار وثائق ما قبل الدورة، لذا فإن الوفد الياباني يوافق على التوصية الواردة في الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة، وتقييم مدى توافر الوثائق، فإن أي وثيقة تصدر بعد انقضاء التاريخ المحدد، ولو لفترة قصيرة جداً، لا ينبغي اعتبارها صادرة في المواعيد المحددة. كما يوافق الوفد موافقة تامة على التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٦ و ٢٧، باعتبار أن المنظور التاريخي لاتجاهات استخدام خدمات المؤتمرات والتكلفة الدالة على الساعة الواحدة من وقت الاجتماعات عنصران بالغة الأهمية لوضع جدول سليم.

٩٢ - وبخصوص الاستخدام الفعال لخدمة المؤتمرات، أضاف قائلاً إن الوفد الياباني يوافق على التوصيات المدرجة في الفقرة ٣٥ من تقرير لجنة المؤتمرات، كما يتفق في هذا الصدد مع البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، باسم الجماعة الأوروبية، وطلب فيه إلى الأمانة العامة أن تدرج في التحليل القطاعي لاحتياجات المجالات التي انخفضت فيها هذه الاحتياجات، وهي المعلومات التي لم تقدمها الأمانة العامة إلى لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لشهر آب/أغسطس. وحيث أن الاتصالات المتبدلة بين الوكالات تساهم في الاستخدام الأمثل للموارد على صعيد المنظومة، فإن الوفد الياباني يسجل مع الارتياح المفاوضات التي تجريها الأمانة العامة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل إنشاء خدمة موحدة للمؤتمرات في فيينا. غير أنه يرى بأن وضع مبادئ توجيهية متعلقة بتشغيل هذه الخدمة المشتركة أمر موكول إلى الدول الأعضاء، على أن يشارك، طبعاً ممثلاً أمانتي المنظمتين بصفتهم تلك في هذه المشاورات.

٩٣ - وفيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها، يرى الوفد الياباني ضرورة السعي إلى تخفيض عدد الوثائق والحد من طولها. ويتعين على الهيئات الفرعية التي تتقدّم بحجم ٢٢ صفحة كحد أقصى، أن تواصل هذه الممارسة، أما الهيئات التي لم تستطع الالتزام بهذا الحد، فيجب عليها أن تبذل ما في وسعها لبلغ هذا الهدف. ومن هذه الزاوية، فإن التوصية الواردة في الفقرة ٥٩ من تقرير اللجنة جديرة بالاهتمام، غير أنه اعتباراً لكون البرامج التدريبية موضوع التوصية، مرصودة للموظفين، فإن تنفيذها والإشراف عليها يجب أن يتم بواسطة مكتب تنظيم الموارد البشرية. ويوافق الوفد الياباني أيضاً على التوصيات الواردة في الفقرتين ٦٦ و ٧٧ من تقرير اللجنة.

٩٤ - وأعرب عن شعور الوفد الياباني، أسوة بعدد من الوفود الأخرى، بشيء من خيبة الأمل إزاء التقرير المتعلق باستعراض مكتب شؤون المؤتمرات (A/47/336). وهو يرى وبالتالي وجوب تطبيق توصيات اللجنة

(السيد اينومانا، اليابان)

الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الموضوع (A/47/7/Add.1). وفيما يتعلق بالسياسة المتبعة في مجال المنشورات، فيرى بأنه يتعمّن على الأمانة العامة أن تسعى بصورة أكثر فعالية إلى القضاء على الإزدواجية في اصدار المنشورات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وأن تولي عناية أكبر للمردود ويساند الوفد بالدرجة الأولى إنشاء نظام الإشارة عندما يتجاوز المتكلمون المدة المخصصة لهم، غير أنه ينبغي التحلي بالواقعية لتحديد ما إذا كانت هذه المعدات ضرورية قبل تركيبها. وبخصوص جدول اجتماعات لجنة المؤتمرات نفسها، فإنه يساند بقوّة التوصية الواردة في الفقرة ١١٢ من تقرير تلك اللجنة.

٩٥ - وأضاف بأن تطبيق تكنولوجيات جديدة في مجال خدمة المؤتمرات لن يكون هدفاً سلیماً إلا بقدر ما يبغيه من تحسين في الانتاجية والفعالية. ولقد أعربت الأمينة العامة المساعدة لشؤون المؤتمرات في بيانها التمهيدي عن عدم ارتياحها لتزايد عبء العمل في مكتب شؤون المؤتمرات. وطبقاً لمشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، فإن الاعتمادات المقررة لباب "استئجار وصيانة الأثاث والمعدات" ازدادت بمعدل ٣٥ في المائة تقريباً. أي من ٢,٥ مليون دولار في ١٩٨٨ - ١٩٨٩ إلى ٣,١ ملايين في ١٩٩٠ - ١٩٩١ ثم إلى ٤,٢ ملايين في ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وخصصت هذه المبالغ أساساً لاقتناء منتجات تكنولوجية مثل الحواسيب. ويرى الوفد الياباني بأن تزايد الانتاجية والفعالية الذي كان من المفروض أن يقتربن بهذا الاتساع التكنولوجي ، يفترض فيه أن يتجاوز ما يلزم لتعويض تزايد عبء العمل وتقلص أعداد الموظفين.

٩٦ - السيد عبد الغني (اليمن): قال إن الدور المتزايد الذي يقترح الأمين العام إنأطته بالمنظمة في مجال حفظ السلام يستلزم تطوير أنشطة مجلس الأمن والأجهزة الأخرى، ويطلب وبالتالي زيادة في عدد الاجتماعات والمؤتمرات المعقدة تحت اشراف الأمم المتحدة التي ينبغي أن توفر لها خدمة المؤتمرات. وأوضح أن الوفد اليمني على وعي بالحالة المالية الحرجة للمنظمة غير أنه يصر على التنبيه إلى مسألة تعيين المترجمين التحريرييin والشفوييin المستقلين والالتجاء المتزايد إلى الترجمة التعاقدية، في حين أنه لا تندم الوظائف الشاغرة في مكتب شؤون المؤتمرات، ولا المرشحون الممكّن توظيفهم على أساس توزيع جغرافي عادل. وإن مما يثير الدهشة أن يستخدم الإفراط في برمجة الاجتماعات ذريعة لتعيين المزيد من المترجمين الشفووييin المستقلين. ويود الوفد اليمني أن يعرف عدد المترجمين التحريرييin والشفوييin المستقلين الذين تم توظيفهم للغات الرسمية الست وكذلك الآثار المالية لهذه الممارسة.

٩٧ - واستطرد قائلاً بأن للدول الأعضاء حقاً سيادياً في طلب الوثائق وتقديم تقارير إلى المنظمة، ومن ثم فإن توصية اللجنة الرامية إلى أن تطلب الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء ممارسة الاعتدال في هذا المجال [A/47/32 الفقرة ٥٨ (ب)] تبدو غير معقولة: واستناداً إلى مشروع جدول المؤتمرات (A/47/32)، المرفق)، فإن بعض الأجهزة لا تستفيد دائماً من خدمة الترجمة التحريرية باللغات الست. والوفد اليمني،

(السيد عبد الغني، اليمن)

حرصا منه على تدعيم مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية، بما فيها اللغة العربية، يود معرفة ما إذا كان هذا المبدأ يحترم دائما في وضع جدول المؤتمرات والمحاضر الموجزة لاجتماعات مختلف الأجهزة، وفي توفير خدمة الترجمة الشفوية.

٩٨ - السيد دانكوا (غان): لاحظ بأن لجنة المؤتمرات قد اعتمدت جميع قراراتها وتوصياتها بتوافق الآراء، مما سيتيح للجنة الخامسة البت في هذا البند بما يكفي من السرعة. ونوه بتفاني موظفي مكتب شؤون المؤتمرات وحثهم على مواصلة التحليل بنفس العزيمة لمواجهة عبء العمل المتزايد في ظروف صعبة. وفيما يتعلق بجدول المؤتمرات والاجتماعات، أشار إلى قدرة اللجنة والمكتب على تلبية كافة الطلبات الاستثنائية دون آثار إدارية أو مالية إضافية، غير أنه يتمنى على الأجهزة المعنية، ولا سيما تلك التي طلبت تمديد اجتماعاتها، أن تدرس بعناية احتياجاتها إضافة قدر أكبر من الاستقرار على الجدول المذكور.

٩٩ - وأشار إلى أن وفد بلاده في وضع يتيح له قبول التوصيات التي أدرجتها اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها، وعبر عن ارتياحه إزاء الطلب الموجه إلى لجنة المخدرات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص جدول اجتماعات هاتين الهيئتين. ويتعين على لجنة المؤتمرات أن تكتب بصفة خاصة على فكرة التداخل، مراعية في ذلك، لا ضغوط الأمانة العامة فحسب، بل واحتياجات الوفود أيضا - وخاصة احتياجات البلدان النامية - التي ينبغي تسهيل مشاركتها في جميع المؤتمرات والاجتماعات.

١٠٠ - وفيما يتعلق باستعمال خدمات المؤتمرات، أعرب عن ارتياح الوفد الغاني لكون عامل الاستخدام قد بلغ، عموما نسبة ٧٨ في المائة في ١٩٩١، أي بزيادة ثلاثة نقاط على الحد المقرر. وربما سيتيح الأسلوب التجريبي المقترن تحقيق معاملات استخدام أدق، ويجب أن يتبع معدل الجلسات ومعامل "دقة التخطيط" للهيئات الفرعية تحديد احتياجاتها على نحو أفضل. ويشكل قياس مدى توافر وثائق ما قبل الدورة بممؤشر الالتزام ومؤشر التوافر في آن واحد تحسينا بالمقارنة مع الأسلوب التجريبي، لذا فإن الوفد الغاني لا يعارض التوصيات التي أوردتها لجنة المؤتمرات في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من تقريرها. أما فيما يتعلق بالجهود التي يبذلها مكتب شؤون المؤتمرات لتنسيق تخطيط هذه الخدمات على نحو أفضل، فإنهما جهود محمودة لا ريب، غير أنه لا ينبغي أن تغيب عنها فكرة الكلفة المقارنة، وخاصة إمكانيات استخدام الموارد المحلية، من مترجمين تحريريين وشفوين مستقلين والموظفين الآخرين بصفة خاصة.

(السيد دانكوا، غانا)

١٠١ - ومضى يقول إن الوفد الغاني يتفهم تماماً الأسباب التي دفعت بالجمعية العامة إلى إلزام الدول الأعضاء بتوخي الاعتدال عندما تطلب توزيع رسائلها بوصفها وثائق رسمية للمنظمة، وقد أحاط علماً بالتوضيحات التي قدمتها الأمانة العامة في هذا الباب. لذا فليس لدى الوفد الغاني أي اعتراض على التوصية الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة، غير أنه يصر على التأكيد بأنه بصرف النظر عن الحق السيادي للدول الأعضاء في طلب توزيع رسائلها بوصفها وثائق رسمية، فإنه يتعمّن على الجمعية العامة ألا تتخذ أي إجراء من شأنه أن يعيق التداول الحر للمعلومات بين الدول الأعضاء أو يعرقله، حتى ولو كان من شأن ذلك أن يكلف المنظمة مالياً. وفيما يتعلق باحترام قاعدة ٢٢ صفحة كحد مستحب لتقديرات الهيئات الفرعية، فإن لجنة المؤتمرات قد أحسنت الاختيار حينما طلبت من الأمانة العامة أن تقوم، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بتضمين معلومات عن الشكل المفضل للتقارير في البرامج الإعلامية والتدريبية الموجهة للمندوبيين الجدد وموظفي الأمانة العامة المعنيين. وفيما يتعلق بوثائق ما قبل الدورات، فإن عجز الأمانة العامة عن احترام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. يفسر بتأخر الدوائر الفنية في تقديم الوثائق وبالأولوية الممنوعة للوثائق المتعلقة بمجلس الأمن، وهي العوامل التي ينبغي أن يضاف إليها في الوقت الراهن تزايد استخدام موظفي الأمانة العامة فيبعثات الميدانية، ولا سيما في عمليات حفظ السلام. ويرى الوفد الغاني بأنه ينبغي إعطاء الأولوية المطلقة لاحترام الصارم لقرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٦ وهذا ما يستلزم تدارس مسألة تقديم الدوائر الفنية للوثائق وإيفاد موظفي مكتب شؤون المؤتمرات في بعثات، وإلا فإن أكثر الانجازات التكنولوجية تطهراً لا يمكنها أن تعطي النتائج المنشودة.

١٠٢ - وأعرب عن مشاطرة الوفد الغاني لجنة المؤتمرات، النتيجة التي خلصت إليها، التي تفيد بأن تقرير الأمين العام عن مكتب شؤون المؤتمرات يقدم وصفاً دقيقاً للمشاكل التي تتعارض المكتب المذكور، ويرجو أن تساعد اللجنة الخامسة المكتب المذكور على حل هذه المشاكل، لا سيما في إطار مشروع الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ولربما تضمنت هذه الوثيقة ثغرات بالنظر إلى توقعات بعض الوفود وأفكارها الجاهزة، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن ما يشكل موضوع الاستعراض هو مكتب شؤون المؤتمرات وليس لجنة المؤتمرات. ولا يسع الوفد الغاني إلا أن يوافق، في هذه المرحلة، على الطلب الذي أورده اللجنة في الفقرة ١٠٠ من تقريرها مشيراً إلى أنه يعود إلى هيئات الفرعية المختصة في المقام الأخير أمر تحديد احتياجاتها في مجال خدمة المؤتمرات. وخلص إلى القول بأنه فيما يتعلق بتركيب نظام الإشارة كلما حددت مدة للكلام (الوثيقة A/47/287)، يلاحظ الوفد الغاني بأن تقرير الأمين العام يبرهن على هذه الإمكانيّة، غير أنه لا يحسم مدى فائدتها. ويرى الوفد بأن مشكلة طول المداخلات في الجمعية العامة لم تبلغ الحد الذي يبرر نفقات بهذا الحجم.